



المناهج الجديدة لتعلم العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: هجنة التحديث بين التحكم الإداري والمحافظة المتزمتة

□ د. سامي سويدان

مقدمة: مبادئ عامة

يُفترض النظر في مناهج اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية الأخذ بدءاً بجملة من الاعتبارات الأساسية لعل أهمها: الأهداف التي يتطلع إلى بلوغها؛ والشروط الموضوعية التي تفرضها أوضاع مجالات العمل المتاحة؛ والمؤهلات التي يتمتع بها الطلاب الذين اختاروا لدواع مختلفة التخصص في هذا المجال من الدراسات الجامعية.

إن الحركية التي تحكم هذه العناصر لا تحوّل دون رؤية الثوابت الأساسية فيها. وأبرزها: التطلع إلى إعداد نخب متخصصة ذات كفاية لغوية وأدبية راقية، وغلبة توجه المتخرجين العاملين نحو القطاع التعليمي ما قبل الجامعي، والاتجاه المتزايد لدى الطلاب المقبولين في الجامعة اللبنانية لأن يكونوا في مستوى مقبول من الكفاية اللغوية والأدبية.

* قد يكون في التمييز بين الأهداف البعيدة والقريبة مدخل إلى معرفة التوجهات الأساسية التي يجدر بالنظر في المناهج أن يتبناها. فمادة التعليم (ماذا نعلم؟) مرتبطة بغاياته وأهدافه (لماذا نعلم؟) بقدر ما هي مرتبطة بالطرف المتعلم (من نعلم؟). ولعل أهم الأهداف البعيدة تتمثل في ما يأتي:

- تخريج أشخاص مؤهلين، بل متميزين باختصاصاتهم اللغوية و/أو الأدبية للعمل في الميادين المختلفة التي تحتاج إليهم، بدءاً من المؤسسات التعليمية وصولاً إلى المؤسسات الصحافية والإعلامية المختلفة مروراً بالقطاعات التي تعنى بالبرامج اللغوية والأدبية والترجمات (كدور النشر وبعض الشركات أو المنظمات العربية والدولية...).

- تخريج عناصر ذات معارف وقناعات وطنية وقومية وإنسانية راسخة تمكّنها من أن تؤدّي دورها كخبرة وخميرة اجتماعية تجسّد التلاحم الوطني، وتحرص على صون قيم الحرية والحق والعدل.

- تخريج أفراد ذوي شخصيات متكاملة ومنفتحة، وثقافة غنية واستعداد دائم للتعلّم والتطور، قادرين على النهوض بدورهم الاجتماعي وتحقيق تطلعاتهم الذاتية في أن.

على أن الغاية القصوى من هذه الأهداف ليست تيسير انخراط هؤلاء المتخرجين في المجتمع والردّ على حاجاته المختلفة، وإنما أيضاً زرع بذور التطوير والتغيير عبرهم في ورعايتها. الغاية القصوى، إذن، ليست إعادة إنتاج العلاقات والقيم السائدة وإنما التهيئة لتغييرها نحو الأفضل والأرقى.

أما الأهداف القريبة فيمكن الإشارة إلى أهمها:

- تحقيق مستوى رفيع من العلم والمعرفة للطلاب في ما يتعلق بموضوعات اختصاصهم اللغوية والأدبية. وهذا يتضمّن المعلومات الوافية التي تتيح لهم فهم آلية اشتغال اللغة في وظائفها المتعددة، وتكوين تصوّر واضح عن تطوّر الإنتاج الأدبي العربي، وإتقان مقارنة النصوص الأدبية وغيرها.

- توفير نسبة عالية من الثقافة التي لا تنهض أي معرفة سوية من دونها. فالأجاء العامّ نحو التخصص في ميادين معرفية عدّة - ومنها اللغة العربية وآدابها - لا يندفع إلى الانغلاق والانطواء على الذات، بل على العكس يبيّن عن حاجة متزايدة إلى الاستفادة من النشاطات الجارية في مواقع الاختصاصات الأخرى.

التوزيع السائد للكليات إلى فروع ذات طابع سياسي وطائفي متعصب ومتزمت يسهم في تردي مستوى الطلاب

- التشديد على إتقان اللُّغة الأجنبية بابًا لا غنى عنه لتأمين التفاعل المقصود لا على المستوى الضيق (الأبحاث...) وحسب، وإنما أيضًا على المستوى القومي الواسع (الترجمات...). وأهميته هنا تتعدى الإطلاع على الآداب والدراسات بلغتها الأصلية، لتُطرح في الأثر العميق الذي يتركه على ثقافة الآخذين به وطُرق تفكيرهم.

* هناك جملة من الوسائل الأخرى التي يرتهن إلى حد كبير نجاح عملية التعليم الجامعي بمدى توفرها. وهي لا تقتصر على وجود المكتبة الغنية المقتنيات والحديثة التنظيم، والمختبر بالآلة وأجهزته المتطورة، بل تُستدعي كذلك تأمين الحواسيب بأعداد كافية، واعتماد المعلوماتية بصيغها المختلفة، والاستفادة مما يتصل بها من خدمات اتصال وتبادل للمعارف والمعلومات (الانترنت). ولكن لا يُجدر أن يغيب عن البال لحظة الدور الحاسم الذي تؤديه في هذه العملية الهيئة التعليمية الجامعية. فمهما عرفت المناهج من تحديث، فإنها تبقى تصورات مبدئية لا تجسّد عملياً إلا على أيدي أساتذة أكفاء يتبنونها وينجزونها بطريقة فعالة وخلّاقة.

إن إعادة النظر عنصر أساسي في صميم التوجّهات العامة التي تُنهض المناهج الحديثة على هديها. ففي المنظور التطوري الذي يحكم هذه التوجّهات يُفترض إعادة نظر دورية - مرة كل خمس سنوات على الأقل - في المناهج المقررة، وذلك في ضوء التجربة العملية من ناحية والتحوّلات الجارية في العالم من ناحية ثانية.

أولاً: المنطلقات والأطر

بعد طول مخاض امتدّ حوالي عشر سنوات، توصل المسؤولون في الجامعة اللبنانية إلى إقرار صيغة تعديل للمناهج التعليمية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوشر تطبيقها بدءاً من السنة الأولى هذا العام الجامعي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. وقد جاءت المناهج الجديدة متأخرة

- تأمين منهجية في التفكير والبحث تقوم على أقصى قدر من الموضوعية والنقدية، وعلى منهج في المعالجة وطريقة في الإجراء يتيحان وضوحاً في الرؤية وتماسكاً في العرض. وهذه المنهجية لا تتوقّف آثارها عند الأبحاث التي تُعتمد فيها. وقد لا يكون في الإذعاء بأنّها ذات تأثير على النظرة إلى المجتمع والحياة والوجود عموماً كبيراً مبالغة.

* بيد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب اعتماد الوسائل الملانمة التي قد تكون المناهج التعليمية المقررة في طبيعتها. وهذا الموقع الخطير الذي تشغله هذه المناهج يفترض بلورة الرؤية العامة التي تُحكم بناؤها. ولعلّ أهم ما تنهض عليه هذه الرؤية من مقومات ما يأتي:

- التكامل أفقياً وعمودياً في ما يتعلق بكلّ مادة وبالمواد جميعاً، وبخاصة المزوجة بين البعد التاريخي - الاجتماعي والبعد الجمالي - الشعري.

- التكامل بين هذه المواد من حيث المنظور أو المحاور التي تنتظمها، فيجتمع إلى جانب البعد اللغوي والأدبي في الإعداد والتأهيل البعد الفكري والحضاري.

- التركيز على النصوص كأساس لا تستقيم النظريات والأحكام بدونه؛ والتركيز كذلك على التركيبية والتعددية؛ والحرص على ترك المدى مفتوحاً على احتمالات يصعب حصرها.

- إعطاء الحدائق الألوئية واعتمادها منطلق معرفة النتاج الأدبي واللغوي الجديد والقديم؛ وذلك أنّها الضمان الأول للتطور بل لحفظ التراث وإبقائه مشعاً فاعلاً أيضاً.

- التفاعل الخلاق بين اللغات والآداب المختلفة من جهة، وبين هذه جميعاً والعلوم الإنسانية من جهة ثانية، وبينها وبين النشاطات الفنية والثقافية المتنوعة من جهة ثالثة.

المناهج الجديدة لتعلم العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: هجنة التحديث بين التحكم الإداري والمحافظة المتزمتة

الاعتبار. لقد كان بإمكان عملية الإصلاح أن تأتي جذرية، لكن ما عاقها هو أن الحرب المذكورة لم تخلص إلى سلطة متجانسة، وأن السلم الذي عُرف بعدها بقي هشاً، وأن الأسس التي أُرسى عليها لا تعدو كونها تسوية مؤقتة، وأن القوى المسيطرة التي جاءت هذه التسوية بها هي قوى طائفية لا يتوقع معها تغيير جذري بل هي تشكل عائقاً بنيوياً رئيساً لا في وجه تطوير الجامعة اللبنانية وحسب وإنما في تلبية الشروط الأولية لاستمراريتها على حد أدنى من المستوى الأكاديمي والإداري والمادي المقبول أيضاً؛ وهو ما يدل عليه: هزال موازنتها وأبنيتها، ويؤس مكباتها وتجهيزاتها، وتخلف جهاز موظفيها، وترهل هيتها التعليمية، نتيجة سنوات عديدة من الاستباحة والفساد والإهمال. وهو ما يؤكده اليوم عدم تعيين عمداء أصليين لكلياتها على الرغم من مرور أكثر من سبعة أشهر على انتهاء فترة ولاية الموجودين حالياً، وغياب مجرد الحديث عن البناء الجامعي الموحد (المدينة الجامعية). كما تظهر الأوضاع الاجتماعية والسياسية حافلة بنزعات طائفية انتبازية وانغلاقية متجذرة وحادة أعطت حادثة تبديل مديري كلية الإعلام السنة الماضية صورة أولية عنها. فقد احتج طلاب وأساتذة الفرع الثاني في هذه الكلية على إجراء رئيس الجامعة القاضي بتعيين كل من مديري الفرعين الأول والثاني الواحد مكان الآخر، وانتهى إضرابهم إلى تراجع الرئيس عن موقفه. ومن الواضح أن التوزيع السائد للكليات إلى فروع ذات طابع سياسي وطاقفي متعصب ومتزمت يسهم في تردي المستوى الفكري والثقافي للطلاب، ناهيك بأخطاره المتعاضمة على تماسك المجتمع وكيان الدولة ومصير الوطن.

لم تكن المناهج المعتمدة لتسمح بتحديد أطر موحدة تتجاوز الانقسام المتنامي وتيسر التلاقي والانفتاح. وأتاح اندمام الرقابة والمحاسبة لولوجين في الهيئة التعليمية أن يطبقوا هذه المناهج بصورة تعسفية لخدمة مصالح شخصية أو لتكريس مواقف سياسية وطاقفية. هكذا

زمنياً وأكاديمياً ومنطقياً. فهي قد انطلقت بعد أكثر من ثلاث سنوات من إقرار مناهج جديدة في التعليم ما قبل الجامعي وتطبيقها. وكان من المفترض البدء في عملية الإصلاح والتجديد من المرحلة الجامعية إلى ما قبلها، على أن تتولى الجامعة تخريج الأطر التعليمية للمراحل السابقة لها. وقد عاد التعثر الذي عرفه تطبيق المناهج الجديدة في هذه المراحل في جانب كبير منه إلى أخذ المسؤولين بهذه الصيغة الانقلابية الشاذة، إذ عهد في تدريب الهيئة التعليمية فيها وتأهيلها إلى أساتذة جامعيين لا تتجاوز خبرات معظمهم ميادين المناهج القديمة.

وكان وضع مناهج جديدة لقسم اللغة العربية وآدابها قد أضحى منذ زمن بعيد مهمة ملحة نظراً إلى ما أصاب المناهج المعتمدة منذ ستينيات القرن الماضي حتى آخره من تقادم وبلى، وإلى ما عرفه النتاج اللغوي والأدبي خلال هذه الفترة من تحول وتغيير، وإلى ما فقترضه التطورات الاجتماعية والعلمية والثقافية مطلع هذا القرن الحادي والعشرين من إعادة نظر بالسائد المستتب. وكان ذلك يتطلب جهداً أكاديمياً رصيناً ينصب بشكل أساسي على تحديث المناهج التعليمية لتفيد من المعطيات المعرفية المستجدة وتلبي الطموحات العلمية والوطنية لطلبة الجامعة اللبنانية.

لا يُمكن لمسعى من هذا النوع أن يغفل عن واقع التعليم العام وخصوصياته. وإن يتعلق الأمر هنا بالآداب والعلوم الإنسانية فإن المسائل التي يتناولها تُطرح على مستوى عالٍ من الخطورة والحدة نظراً إلى المدى الفكري الواسع الذي يستثيره في بلد تهتم على نصابه السياسي والاجتماعي القيم ما قبل الرأسمالية، حيث يشغل الفكر الغيبي حيزاً مهماً. ولعل البعد الطائفي الذي شكل واحداً من أبرز مقومات الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، وما يزال واحداً من أبرز العوامل الفاعلة في الصراعات الاجتماعية والسياسية بعدها، يُعتبر من أكثر العناصر التي يجدر في هذا السياق أخذها بعين

«التجديد» في المنهاج تسوية هجينة بين الحفاظ على مواقع التقليد القديم وإتاحة أضييق حيز ممكن لاستيعاب المحدث الجديد

وبذلك يتنازل التقليد، ويعيد النظام التعليمي السائد إنتاج نفسه، عاملاً على توفير بعض أهم الركائز الأساسية لإعادة إنتاج النظام السياسي والاقتصادي القائم، مكرساً الامتثالية والتبعية، وساهراً يقظاً على البلادة الذهنية وبيغائية التعبير.

يضاف إلى ما سبق مسألتان. الأولى تتعلق بالتعليم العالي ومؤسساته في لبنان، حيث تكاثرت الجامعات الخاصة إلى حد لافت، دون أن تردّ فيه معظمها على احتياجات أكاديمية أو اجتماعية فعلية. إنّ تخلف المناهج والتعليم في الجامعة اللبنانية يشكّل عنصراً مساعداً للجامعات الخاصة في نجاح مساعيها لتأكيد تفوقها الأكاديمي، واستقطاب الطلاب (والأساتذة) الكفيا، وبثّ فكريتها المذهبية والترويج لها، وتحسين المواقع الطائفية لأصحابها في السلطة والمجتمع، بقدر ما يشكّل عنصراً إضافياً من عناصر الإحباط التي تدفع بالشباب إلى البحث عن مستقبلهم خارج البلاد.

والثانية تتصل بما يُمكن اعتباره فزادة الاختصاص في اللغة العربية وأدائها. ففي هذا المجال تُبرز الإسهامات الباكورة في الدراسات اللغوية والأدبية، كما تُفرض الاتجاهات العالمية الحديثة في دراسة اللغة والأدب نفسها نظراً إلى جدواها وفعاليتها. فلا مناص للطلاب في هذا الاختصاص من أن يتجه نحو تملك معرفة مزدوجة، تراثية قديمة ومعاصرة حديثة.

إذا كانت المسألة الأولى تُطرح المخاطر التي تحوق بالجامعة - والوطن - من جراء التدهور الذي يعانيه التعليم فيها، فإنّ المسألة الثانية تشير إلى المسؤوليات الجسام التي تُفترضها إعادة النظر إلى هذه المناهج. وبناءً على ما تقدّم يُمكن النظر إلى المناهج الجديدة لتعليم اللغة العربية وأدائها في الجامعة اللبنانية في محاولة رؤية مدى ملامتها للشروط الاجتماعية - التاريخية، وتلبيتها للحاجات التي تستدعيها أوضاع الطلاب والبلد، وفعاليتها في ظل المعطيات المحلية والعالمية.

حرّفت موادّ أو مقررات عن غاياتها، واختزلت أخرى حسب «همة» الأستاذ الذي يتولّى تدريسها، وجرى اعتماد اللغة الأجنبية في التعليم والامتحان في بعض الفروع دون سواها، وشاعت ظاهرة المحميات الشخصية والمذهبية في محاولات استثثار البعض بموادّ بعينها واستبعاد الآخرين عنها، وأقحمت أحياناً موادّ من خارج المناهج تلبيةً لمآرب سياسية وطفافية، في الوقت الذي كان المستوى الأكاديمي فيه يتراجع والعناصر الكفية تُندر إنّ لم تنعدم. وحظي قسم اللغة العربية وأدائها بشكل خاص بصيتٍ متميزٍ من التدهور والانحطاط لم يكن بعيداً كثيراً عن الواقع. فقط طرأت على طلبة هذا القسم أمارات مستجدة. إذ الملاحظ أنّ قسماً كبيراً منهم لا ينتمون إلى فئة المتفوقين في المرحلة ما قبل الجامعية؛ فهؤلاء الآخرون يفضلون إجمالاً الاختصاصات العلمية والتقنية التي تُضمّن لهم وظائف ذات دخل مالي رفيع لا يؤمّنه التدريس أو الوظائف التي تتيحها إجازة اللغة العربية وأدائها. ولعلّ هذا ما يفسّر إلى حدٍ كبير غلبة العنصر الأنثوي على طلبة هذا الاختصاص - وأمثاله - في السنوات الأخيرة؛ كما يفسّر إلى حدّ ما تدني المستوى العلمي والثقافي لهؤلاء الطلبة. ومن الحقّ أنّ الأكثرية الساحقة من الخريجين لا يكتسبون خلال أربع سنوات من دراستهم الجامعية إلاّ كمية ضئيلة من المعارف والمعلومات، دون أن تتغير رؤيتهم العامة لمادة اللغة أو الأدب.

قد يكون من الإجحاف تحميل المناهج القديمة وحدها المسؤولية عن هذا الوضع؛ فهناك هيئة تعليمية تتحمل قدرًا مماثلًا إنّ لم يكن أكبر منها. والملاحظ بكلّ أسف غلبة التقليد والحفاظة والضحالة الثقافية على العديد من أفراد الهيئة التعليمية. وهذه سمات تتناسب إجمالاً والغلوّاء في ادعاءاتهم، والتهاون في تعاملهم مع الطلاب: بدءاً من الغياب، وصولاً إلى الاستنساخ المزاجية في الامتحان والتقويم، مروراً بالسطحية والسخف في التدريس.

المناهج الجديدة لتعلم العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: هجنة التحديث بين التحكم الإداري والمحافظة المترزمة

ثانياً: هجنة المنهاج الجديد

يوهم المنهاج الجديد الناظر إليه للوهلة الأولى بأنه منهاج جامع مانع. فمن الصرف والنحو، إلى المدارس الألسنية، ومن الأدب الجاهلي إلى الأدب العربي الحديث والمعاصر، ومن الآثار إلى الكتابة السينمائية والتلفزيونية، ومن الفنون الجميلة إلى علم الاجتماع والانتربولوجيا، يضم هذا المنهاج ٤٥ مقرراً موزعة على سنوات الإجازة الأربع. وعلى الطالب كي ينال هذه الإجازة أن يُنجز في ٣٦ مقرراً منها، وفي مادة اللغة الأجنبية لغير المتخصصين.

ولكن المتفحص لهذا المنهاج لا يلبث أن يلاحظ في هذا الحشد المتدافع من المواد نوعاً من الاضطراب والهجنة لا من اجتماع مواد مع أخرى في السنة الواحدة فحسب، وإنما كذلك في تمييز مواد بعينها عن سواها من ناحية الإلزام والاختيار، وفي توزيع المواد على امتداد سنوات الدراسة الأربع. فلا يتضح مثلاً ما الذي يجمع في السنة الأولى «علم اللغة الحديث» و«الفنون الجميلة» و«علم العروض وموسيقى الشعر» و«تاريخ لبنان والبلاد العربية المعاصرة» و«المدارس النحوية» و«العلوم الاقتصادية...» ولماذا يكون المدخل إلى علم الاجتماع والانتربولوجيا في هذه السنة إلزامياً، والمدخل إلى علم اللغة الحديث اختيارياً، والمدخل إلى التاريخ إلزامياً، والأدب العالمية اختيارياً... ولماذا يأتي هذا المقرر الأخير في السنة الأولى - أو الثانية - والأدب العالمي في السنة الرابعة - وبلغة أجنبية - والمدخل إلى علم اللغة الحديث في السنة الأولى - أو الثانية - ومبادئ الألسنية في الثانية والمدارس الألسنية في الرابعة.

في غياب أي تقديم للمنهاج الجديد يُوضح الرؤية العامة التي حكمت اختيار مواده، يظهر هذا المنهاج وكأنه خليط من قديم تقليدي وجديد مُحدث. فمن جهة هناك علوم لغوية تقليدية، من صرف ونحو ومعجمات وفقه لغة... مقابل علوم لغوية حديثة، مثل مبادئ الألسنية وعلم اللغة الحديث وعلم الأصوات والدلالة والتراكيب. وهناك تاريخ

الأدب، من الأدب الجاهلي إلى الأدب العربي الحديث والمعاصر... مقابل الآداب العالمية والرواية والمسرح والكتابة السردية والحوارية والإعلامية. كما أن هناك من القديم المستعاد علم العروض والبلاغة والنقد الأدبي العربي القديم... مقابل الأسلوبية والشعرية والنقد الأدبي الحديث والمعاصر والمقاربات النصية.

يظهر هذا الخليط وكأنه استجابة لما تتطلبه فريدة الاختصاص. بيد أن المدقق فيه لا يتأخر عن ملاحظة محدودية هذه الاستجابة وتعثرها وقصورها. ذلك أن توزعها في سنوات الإجازة الأربع في خضم المقررات المختلفة التي تتضمنها يبدي عن وجهة عامة في التجديد يُمكن اعتبارها في النهاية تسوية هجينة بين الحفاظ على مواقع التقليد القديم وإتاحة أضييق حيز مُمكن لاستيعاب المحدث الجديد. ويتبدى ذلك من خلال النظر إلى مقررات السنة الأولى، حيث أُفحمت مواد جديدة تمثل نصف المقررات الإلزامية عدداً (٤ من ٨) لا علاقة مباشرة لها بنوع الاختصاص أو مادته (مدخل إلى التاريخ وإلى الفلسفة وإلى علم النفس وإلى علم الاجتماع والانتربولوجيا) وفُرِضت مثيلاتها في المقررات الاختيارية المعتمدة في السنتين الأولى والثانية. ويُعتبر ذلك عودة إلى ما كان سائداً في الستينيات في اعتماد السنة الأولى للثقافة العامة. وقد جاء هذا الإجراء من قبل الإدارة، على الرغم من معارضة شبه إجماعية له من قبل الهيئة التعليمية واللجان المكلفة بتجديد المناهج. والحق أنه ليس هناك من مبرر لهذا الارتداد، وبخاصة على الشكل الذي وُرد فيه، حيث قُدِّمَت مواد ثانوية على حساب مواد أساسية: فجعلت مادة مُحدثة وأساسية مثل «مدخل إلى علم اللغة الحديث» في هامش المنهاج، مثلها مثل «مدخل إلى الآثار» أو «مدخل إلى العلوم الاقتصادية»، حين جعلت اختيارية، ويُمكن للطالب من ثم ألا يتطلع عليها، بينما لا يُمكنه تلافى المواد الإلزامية؛ علماً أن مفهوم «الثقافة العامة» لم يعد قائماً على هذا التصور البدائي لمدخل إلى

على التدرج التاريخي أن يكون معيارياً، فيمضي
من الأسهل والأقرب (الأدب الحديث) إلى الأصعب
والأغرب (الأدب القديم)

على هذا النحو يخلص التحديث الذي يتراءى حصوله في عملية
إصلاح مناهج اللغة العربية وأدابها، بفضل تحكيمي الإدارة من
ناحية وترزمت فكر التقليديين ومحدوديتهم من ناحية ثانية، إلى
تحديث مسخ مخيف.

ثالثاً: مسائل وقضايا

١ - المحافظة والتجديد. إن الوجهة التقليدية الغالبة على المنهاج
الجديد تتمثل، في ما يتعلق بدراسة الأدب العربي، بتقديمه متدرجاً
عبر العصور المتعارف عليها، والمحافظة على التوازي بين تدرجه
التاريخي وتدرج السنوات الدراسية: فيلحظ أدب العصر الجاهلي
ويصدر الإسلام والعصر الأموي في السنة الثانية، وأدب العصر
العباسي والأندلسي والملوكي والعثماني والنهضة والمهجر في
السنة الثالثة، والأدب الحديث والمعاصر في السنة الرابعة. وفي
هذا التمييز وهذا التوزيع امتثالية ميكانيكية للمعطى التاريخي لا
تأخذ بعين الاعتبار وضعية الطلاب ولا أصول التعليم، ناهيك
بضرورات التجديد والتحديث: وهي جميعاً تفترض تقديم الحديث
والمعاصر والبسيط والسهل القريب على القديم والموروث والمركب
والصعب البعيد. ويجب أخذ التكامل والتجانس بين المواد تزامنياً
(في السنة الواحدة) وتعاقبياً (في السنوات المتتابعة) بعين
الاعتبار: فيتم البدء في دراسة الأدب مثلاً من العصر الحديث، من
نتاج أدبي في النمط المتداول والشائع في الكتب والمجلات
والصحف. وهذا الأدب الحديث والمعاصر قريب من أدب النهضة
والمهجر بل متداخل معه، بحيث يأتي تقديمهما معاً في السنة
الواحدة (الأولى) تلبية لما تفترضه هذه العلاقة الوثيقة بينهما من
تضافر وتكامل. وإذ يبدو الانتقال إلى العصر العباسي لمعرفة
مرحلة متألفة من النتاج الأدبي القديم فإن مجيئه - في السنة
الثانية - مع العصر الأندلسي يعود إلى التزامن الذي يجمع

مختلف العلوم الإنسانية والاقتصادية والسياسية. ولا يُعرف لماذا
أهملت في هذا السياق نفسه مواد تنتمي إلى مجالات مماثلة لهذه
العلوم في قريبا من اللغة العربية وأدابها إن لم تكن تبرزها فيه،
مثل التوثيق والإعلام أو الموسيقى والغناء.

تتأكد هذه الوجهة في تغليب القديم على الحديث من خلال النظر
إلى المواد الخاصة بعلوم اللغة، إذ يُلاحظ أن تقديم مقرّر الصرف
والنحو في السنوات الثلاث الأولى يلتزم الطريقة التقليدية الشائعة
في تدريسه، وأن ما يلحق به من مواد لا تفتح على المُحدث والجديد
في هذا المجال. فالمدارس النحوية لا تُخرج عن تلك المتعارف عليها
في الموروث العربي، وليس هناك من نُكر لأي من المدارس الحديثة،
أعربية كانت أم أجنبية. ويحظى هذا المقرّر وملحقاته بعشر ساعات
أسبوعية على امتداد سنوات ثلاث، بينما تُحشر علوم الأصوات
والدلالة والتراكيب جميعها في ساعتين أسبوعيتين.

من جهة ثانية يبدي الوصف الخاص ببعض المقررات المتعلقة
بالحدائق عن هزال وضبابية، هذا إن لم يتضمن مغالطات كما يدل
على ذلك وصف المقرّر «نقد أدبي حديث ومعاصر»، حيث يُعسر تمييز
الهدف من المقرّر عن الطريقة في تعليمه. وأما مضمون المقرّر فيأتي
بالأعاجيب عن هذا النقد. فهو يحدده «في اتجاهاته المختلفة التقليدية
المتجددة، والرومنسية، والواقعية، والرمزية، والانطباعية...» وهذا إن
صح نحوياً - وهو موضع شك - لا يصح معرفياً. فليس هناك، على
ما أعلم، نقد رومنسي وواقعي ورمزي... إلخ؛ فالرومنسية والواقعية
والرمزية مذاهب أدبية وفتية لم يدع أحد من النقاد حتى اليوم -
حسب علمي - الانتماء إلى أي منها. والطريف أن تكون هذه المذاهب
مذكورة في مقرّر «الأدب، أنواعه، مذاهبه»، وكان استكمال عرض
مقرّر النقد الحديث يقتضي إثبات بقاء المذاهب الواردة هناك بدل
النقاط الثلاث التي تشير إليها هنا؛ فيكون لدينا ما هو أعجب مثل
النقد الطبيعي والنقد البرناسي والنقد السريالي...

المناهج الجديدة لتعلم العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: هجنة التحديث بين التحكم الإداري والمحافظة المتمزّمة

والتعريب في جميع سنوات الإجازة في المنهاج القديم، فقد فُرضَ على الطلاب الراغبين في متابعة الدراسة في الدبلوم - بالإضافة إلى معدل نجاح بدرجة «حسن» (بدءاً من ١٠٠/٦٠) كحد أدنى - امتحان دخول بهذه اللغة. كما فُرضَ تعليم مقرّر إلزامي من المقررات الأربعة التي تشتمل عليها السنة الأولى من الدبلوم باللغة الأجنبية. وكان ذلك تعبيراً عن رؤية أكاديمية ترى في امتلاك هذه اللغة ضرورة لا غنى عنها لهذه المرحلة من التعليم الجامعي. فهي تتجاوز من حيث الأهمية مستوى اكتساب المفردات والتعبير المختلفة عن تلك المعهودة في اللغة - الأم، إلى مستوى معرفة ثقافات مختلفة بلغاتها الأصلية التي تصونها من التشوهات التي قد تلحقها بها الترجمات (وبخاصة العربية) وباللغة الأجنبية التي تنقلها على حد كبير من الرقي والأمانة (كما هو حال الفرنسية والإنكليزية إجمالاً بالنسبة إلى آداب أميركا اللاتينية أو شرق آسيا). كما أضحت هذه اللغة وسيلة حتمية من وسائل التواصل العالمي، وبخاصة في ميادين البحث العلمي، وبالأخص في هذا العصر الموسوم بالعولمة والمعلوماتية.

لقد كان إتقان اللغة الأجنبية المفترض بلوغه في المرحلة قبل الجامعية مزياً من مزايا المستوى الراقي للتعليم في لبنان. وجاء التشدد الإداري التعليمي بشأنها نتيجة للتدهور الذي بلغه مستوى هذا الإلتقان؛ حتى إن معظم الطلاب كانوا يُنهنون دراسة الإجازة في اللغة العربية وآدابها وهم على مستوى من تملك هذه اللغة هزيل وبانس. لا يُحسنون قراءة نص أدبي وفهمه، ناهيك بدراسته والتعليق عليه بلغته. إلا أن هذا التشدد لم يبلغ غايته، وبقي وضع اللغة الأجنبية على حاله إجمالاً.

إذا قَصَرْنَا الكلام على تعليم هذه اللغة لطلاب قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية، فإن بالإمكان القول إن للمسألة وجهين: إجرائياً ومنهجياً. الأول يكمن في النظرة الاستخفافيّة أو العدوانية في صفوف الطلاب وبعض أعضاء الهيئة التعليمية

بينهما، في حين يأتي تناوّل أدب العصر المملوكي والعثماني ليُكمل تاريخياً هذين العصرين ويصلهما بعصر النهضة في أن. أخيراً يحضّر أدب ما قبل الإسلام (أو العصر الجاهلي) وأدب صدر الإسلام والعصر الأموي ليُسْتَكْمَلَا في السنة الثالثة معرفة الأدب العربي التاريخيّة حتى أصوله الأبعد غوراً. ويتميز هذا التدرج «التاريخي» بأنه تدرج معياري يمضي من الأسهل والأقرب إلى الأصعب والأغرب. ويُعتبر على هذا النحو إمعاناً في التخصص، بحيث يصبح في السنة الرابعة انصرافاً كاملاً إليه.

ولا يشكّل احتجاج التقليديين بالسيرورة التاريخية تبريراً مُقنعاً. فهذه السيرورة ليست غائبة عن المعارف المكتسبة في المرحلة قبل الجامعية، وقد يتطرق إليها في المقدمات الخاصة بكل عصر أدبي. وهي، وهذا هو الأهم، محصلة الدراسة الشاملة لسنوات الإجازة الأربع. ويغفل المحافظون عن أن العديد من المقررات المثبتة في المنهاج الجديد تتناول منذ السنة الأولى مواد من صلب الأدب العربي الحديث، كما هو حال مقرّر «الأدب، أنواعه، مذاهبه» الذي ينص على دراسة الرواية والمسرح والرومنطيقية والبرناسية والرمزية والسريالية... ومقرّر «علم العروض وموسيقى الشعر» الذي يُعنى بدراسة الشعر الحر وقصيدة النثر... ومجمل المقررات - المداخل (وبينها ٤ إلزامية) تقضي برامجها جميعاً إلى معطيات حديثة ومعاصرة؛ وهي معطيات إذا أُضيفت إلى مثيلاتها السابقة تُفترض منطقياً وتربوياً تدريس الأدب العربي الحديث منذ السنة الأولى لتجانسه وتكامله معها.

٢ - اللغة الأجنبية. يُطرح تعليم اللغة الأجنبية - الفرنسية تحديداً - في لبنان وفي مراحلها المختلفة إشكالات تربوية وسياسية وطاقية متشعبة يصعب تناولها هنا. ونظراً إلى الأهمية التي يمثلها إتقان اللغة الأجنبية من قبل طلاب اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية، وعلى الرغم من وجود مقررات في اللغة الأجنبية والترجمة

المنهاج الجديد يعتبر «الديموقراطية الطوائفية»
في لبنان من «السيارات الكبرى للفكر
الإنساني».

المعايير الأكاديمية وحدها في الامتحانات. ويستدعي كذلك تغيير
محتوى مادته، بل تغيير مضمونه وعنوانه معاً.

لقد أثبتت دورات التأهيل التي اعتمدت منذ عامين في كلية الآداب
(الفرع الأول)، لتحسين مستوى الطلاب في اللغة الفرنسية بناءً على
معدل علامات امتحانات الدخول، جدواها. وبالإمكان في سياق
التطوير المرغوب فيه هنا جعلها في السنة الأولى. ويُمكن بالتالي
الانتقال في السنتين اللاحقتين (الثانية والثالثة) إلى دراسة مقررين
خاصين بأدب هذه اللغة الأجنبية، على أن يكون مقرراً السنة الرابعة
بهذه اللغة «الالسنية»، في الفرع اللغوي و«النقد» في الفرع الأدبي.

٣ - اللغة العربية. إذا كان وضع مقرّر اللغة الأجنبية خارج المنهاج
مرفوضاً، فمن باب أولى رفض الإجراء نفسه الخاص بمقرّر اللغة
العربية لغير المتخصّصين. وتفترض العناية المطلوبة بل الواجبة
بالعربية - باعتبارها اللغة الأم واللغة الوطنية والرسمية - عدم
الكتفاء بمقرّر «مدخل إلى الأدب العربي» الذي يلحظه المنهاج الجديد
الزامياً في قسمي اللغة الأجنبية (الفرنسي والإنكليزي) واختيارياً في
بقية الأقسام باستثناء قسم اللغة العربية وأدبها؛ الأمر الذي يُعتبر
ترجعاً عما كان قائماً في المنهاج القديم حيث كان الأدب العربي
مقرراً إلى جانب الترجمة والتعريب في السنتين الثانية والثالثة من
الإجازة في قسمي اللغة الأجنبية. وتفترض عدم فسح المجال في
التعليم الجامعي أمام تعددية لغوية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية
وطائفية خطيرة، كما تشير إلى ذلك المادة ٢٤ الخاصة بلغة التدريس.

بإمكان الاستيحاء مما تقدم أعلاه بصدد اللغة الأجنبية إعطاء
العربية بعض ما تستحقه وتستوجبه قومياً ووطنياً، وكذلك
حضارياً وثقافياً. وهو ما يُمكن إيجازه هنا باعتماد مقرّر اللغة
العربية لغير المتخصّصين في جميع الأقسام في السنة الأولى
الزامياً. وبدل «المدخل إلى الأدب العربي» المقرّر في السنة الأولى،
وهو أقرب إلى المخرج منه إلى المدخل لما يتضمّنه من مادة منقّرة

والإدارية إلى اللغة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى إهمالها
والتهاون في امتحاناتها. والثاني يتمثل في كون المناهج المعتمدة
في التعليم غير مُجدية، نظراً إلى اعتمادها المضامين التقليدية
الخاصة بالذين يتكلمون هذه اللغة، ولا تأخذ بعين الاعتبار
الوضعية الخاصة للمتلقين من ناحية، ولا الغاية التي يَجدر بلوغها
معهم من ناحية ثانية. ولا تبدو التعديلات التي أنخلها المنهاج
الجديد في هذا المجال معالجة ملائمة للقضايا المطروحة. فقد ألغى
هذا المنهاج مقرّرات اللغة الأجنبية التي كانت قائمة سابقاً في
سنوات الإجازة الأربع، وجعلَ تدريسها خارجه أربع ساعات
أسبوعياً في السنة الأولى معتبراً النجاح فيها شرطاً لنيل شهادة
الإجازة. وفرض في المقابل تعليم مقرّر واحد باللغة الأجنبية في
السنة الرابعة (الأدب العالمي في الفرع الأدبي، والالسنية والعلوم
الإنسانية في الفرع اللغوي). ولا مسوّغ إطلاقاً لهذا الإجراء
الأخير، وبخاصة حين يلحظ تدريس مقرّرات مثل الآداب العالمية
والأدب المقارن وعلم النفس وعلم الاجتماع والانتريولوجيا باللغة
العربية. ولا مبرر إطلاقاً للإجراء الأول، بل إنّه يفاقم المشكلة بدل
حلّها. فمع وجود مقرّر اللغة الأجنبية في صلب المنهاج، وتشكيل
النجاح فيه عنصراً أساسياً من عناصر الانتقال من سنة جامعية
إلى أخرى، وشرطاً في النهاية لنيل الإجازة، كان التهاون سائداً
في شأنه. وإن يُسقط المنهاج الجديد جميع الحوافز الدافعة إلى
الاهتمام به إلا واحداً، فإنّه يأتي بعكس المطلوب ويؤدي إلى المزيد
من التخلف والانحطاط.

إذا كان المطلوب التطوير فإنّ هذا يستدعي عدم الاكتفاء بجعل
مقرّر اللغة الأجنبية في صلب المنهاج، تأكيداً على أهميته وتجنّباً
للالتهاف عليه أو لتحويله مادةً هجينة خاضعةً للابتزاز أو
للساطات، بل يستدعي التشدّد في طريقة تعليمه من خلال
الإصرار على الحضور - وهو غير الزامياً في الكلية - والتزام

المناهج الجديدة لتعلم العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: هجنة التحديث بين التحكم الإداري والمحافظة المترنمة

الأربع. ويمكن رفع عدد المقررات بناءً على ذلك إلى ١٠ مقررات أو ١١ مقرراً، الأمر الذي يُفسح المجال لاستيعاب تفريع بعض المقررات مثل «الرواية والمسرح»، أو لاستقبال مقررات جديدة.

ج - في تعيين المقررات وتوزيعها: عدا عن كون العدد الكبير من المقررات يتطلب إعادة نظر ترجّح حذفها، وخصوصاً تلك الموسومة بـ «المدخل»، هناك عدّة مقررات متقاربة إلى حدّ يسوّغ دمجها، كما هو الحال بالنسبة إلى «تقنيّات التعبير» و«مناهج التفكير العلمي» و«منهجية البحث والمعلوماتية»... في مقابل مقررات أخرى يُستحسن تفريعها، كما هو الحال بالنسبة إلى «الرواية والمسرح»، و«لغة شرقية وترجمة وتعريب»، و«الأسلوبية والشعرية»...

د - في بعض المصطلحات والتصوّرات: يستعمل المنهاج الجديد تسميات للمقررات لا يُعرف إذا كان تنكيرها مقصوداً (كما هو الحال مع «فنون جميلة» و«آداب عالميّة» و«نقد أدبيّ عربيّ قديم»... إلخ). كما يستعمل صيغة الجمع أحياناً دون تعليل («أدب العصور العباسية وحضارتها») ودون أن يستبعد مع ذلك الإفراد، فيخلط بينهما في الوصف الخاصّ بالمقرّر المذكور. ويصرّ - وهو الآتي للتجديد والتطوير - على اعتماد مصطلح تقليديّ ذي إحياءات دلالية سلبية مثل «الأدب الجاهلي» و«العصر الجاهلي»، بينما كان يجدر به اعتماد مصطلح أكثر موضوعية وأدقّ دلالة مثل «أدب ما قبل الإسلام» و«عصر ما قبل الإسلام». وتبلغ به المغالطة حدّ نسبة حضارة العصر المقصود إلى أدبه، إمعاناً في تعسف لا يضاهيه إلا اعتباره «الديموقراطية الطوائفية»، في لبنان من «التيارات الكبرى للفكر الإنساني» في المقرّر الذي يخلّم هذا الاسم!

لعلّ هذا المنهاج الجديد صورة عن تجليات العبقريّة الفذّة لهذا التيار الفكريّ الإنسانيّ الكبير والتاريخي. وإنّا لنأسف لعدم تمكّنا هنا من تلمّي روائعها كافّة.

بيروت

بسبب التقليد والسطحية المهيمنين عليها، يُؤمل باعتماد مقرريّ أدب عربيّ في السنّتين الثانية والثالثة في تسمي اللّغة الأجنبية كما كان الأمر سابقاً على أن يُعنى بتقديم نُرى النتاجات الأدبية العربية، وخصوصاً الحديثة منها بطريقة مُحدّثة.

٣ - مسائل أخرى.

أ - في الاختيار والإلزام: لا يبدو مبرراً اعتماد مقرّر اختياريّ في السنّتين الأولى والثانية وحسب، ولا قصره في كل سنة على ثلاثة مقررات فقط، ولا حصر المقررات الاختيارية بالمقررات العشرة المثبتة بالذات. فعدا الإشكالات التي يطرحها تعيين المقررات الخاصة بكلّ من السنّتين الأولى، هناك الإشكالات المعهودة في ما يتعلّق بالمواد الاختيارية في سنوات الإجازة. فالواضح أنّ توجّه الطلاب بالنسبة إلى هذه المواد محكوم بجملة عوامل (كسهولة المادة، أو سخاء أستاذها بالعلامات) لا علاقة لها إجمالاً بالبعد الأكاديمي أو العلمي. والأخذ بموادٍ اختيارية يفترض ضمناً كون هذه المواد أقلّ أهميّة وشأناً من الإلزامية، ويؤدّي هذا الافتراض إلى إشكالات على صعيد الهيئتين التعليمية والطلّابية. وقد يكون من الأفضل، مرحلياً على الأقلّ، تلافي الاختيار واعتماد الإلزام وحده في تحديد المقررات التعليمية.

ب - في عدد المقررات والساعات: لا تتضح الحكمة من تحديد عدد المقررات في كل سنة بتسعة، ولا من تفاوت عدد ساعات التدريس الأسبوعية من سنة إلى أخرى (٢٥ في الأولى، ٢٣ في الثانية والثالثة، ٢٠ في الرابعة) لأنّ وضعيّة الطلاب وحالة العربية وآدابها تفترضان بذل الحدّ الأقصى من الجهد لرفع المستوى المتدنيّ الغالب عليها. وهذا يفترض الاستفادة من كامل الدوام الجامعيّ (من الساعة ٨ إلى ١٢ بالنسبة إلى الفترة الصباحية، ومن الساعة ١٢ إلى الساعة ١٨ بالنسبة إلى الفترة المسائيّة) لرفع ساعات التدريس الأسبوعية إلى ٢٥ ساعة في كل من سنوات الدراسة